أدباء وحقوقيون لـ«الميثاق»

مستقبلنا.. في الدولة المدنية

< لا يتوقف حديث وطموح أهم الشرائح المثقفة في المجتمع من أدباء وكتّاب وحقوقيين عن الدولة المدنية الحديثة وإقامتها كضرورة ملحة في بلادنا.. وبدونها لن يكون أمام اليمنيين خيار حقيقي يحقق لهم الأمن والاستقرار والعدالة الاجتماعية والحرية والنظام الديمقراطي، والتعليم المعاصر والتنمية والنهوض.

وبيقين كبير وإيمان عميق يؤكد مثقفون وأدباء وحقوقيون أن معركتهم السلمية والحضارية في إقامة الدولة المدنية لن تتوقف ولن تتراجع أمام العقبات والمطبات التي تواجههم وتواجه مشروعهم من قبل القوى التقليدية التي ترى في مدينة الدولة خطراً على نفوذها ومصالحها.

«الميثاق» وتواصلاً منها في طرح هذه القضية والمشروع الوطني والحضاري إقامة الدولة المدنية وقفت على آراء عدد من الأدباء والكتّاب والحقوقيين ..فإلى الحصيلة..

استطلاع /عبدالكريم المدي

مستقبل البلد مربوط بمشروع مدني

< قال الأديب والشاعر حاتم شراح - عضو اتحاد الأدباء والكتّاب اليمنيين:

- الدولة المدنية هي النافذة والبوابة الحقيقية لمستقبل اليمن.. وبدون مدنية الدولة، استطيع القول إنه لن يكون لنا مستقبل وسوف يظل المجتمع رهناً للفوضى والفساد والجهل.. كما أن الحركة الإبداعية والثقافية هي الأخرى مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالدولة المدنية ومشروعها، لأن الإبداع والاهتمام به وتنميته واكتشافه لا يأتي الا في ظل المساواة والعدالة والشفافية والنزاهة والإخلاص للوطن وهذه كلها لا تأتي وتتوفر الا من خلال مدنية الدولة.

مشيراً الى أن أمام أعضاء مؤتمر الحوار الوطني فرصة تاريخية للمساهمة بل وخلق مجتمع عصري ناهض من صراعاته ومتخلصاً من مصالح نخبه وقواه التي تحارب المدنية والخلاص والحرية والتقدم..

وقال: لاشك ان الادباء والكتّاب معنيون أيضاً ومعهم كل المثقفين والاعلاميين في الضغط باتجاه إقامة الدولة المدنية، لأنه في ظني لن تتكرر هذه الفرصة أمامهم.. وبالتالي فالجميع اليوم مطالب بإيصال رسائل مهمة وسلمية لكل القوى والأحزاب والمجتمع الاقليمي والدولي مفادها أن اليمنيين قرروا إقامة الدولة المدنية ولن يستمروا في تكرار أنفسهم والتسليم للقوى التقليدية بمواصلة قيادة البلد واستغلال خيراته ومقدراته.

مللنا أصحاب الفتاوى ونريد دولة مدنية

وتحدث الكاتب سعد الضبيبي قائلاً: نحن نعي منذ فترة طويلة أن خيار الدولة المدنية يكاد يكون هو الخيار الوحيد والطريق السليم لليمن، لهذا تجدنا منذ سنوات ندعو إلى إقامة الدولة المدنية التي تحترم المثقف والمبدع والكاتب والشاعر والحقوقي والمواطن العادي، لأنها تعي المساواة والعدالة والمنطق والقانون.

وأضاف: الحقيقة أننا قد ملينا من «العكفة» وأصحاب الفتاوى «السفري» وتحالفات القوى التقليدية التي تسلط - دائماً- سياطورها على رقاب الطلائع المثقفة والحية، كي تكبح جماحها المشروع ونضالها الانساني والوطني النبيل والسامي في إيجاد وطن الحرية والتقدم والقضاء العادل والمساواة والخير والسلام.

مؤكداً بأنهم سوف يستمرون في حشد التأييد الجماهيري العارم المساند لخيار ومشروع إقامة الدولة المدنية مهما اعترضتهم من مؤامرات وتحالفات قوى قبلية وأيديولوجية وعسكرية وغيرها.

وقال الكاتب الضبيبي: أحيي كل الأصوات والضمائر الحية التي تناضل من أجل كرامة اليمنيين وإقامة دولتهم العصرية التي لا ترتهن لأحد وإنما تدار من خلال دستور وقوانين معاصرة تساوي بين المواطنين ولا تفرق بين شخص وآخر ووزير وكاتب أمام القانون.

الوطن لا يتحمل المزيد من الجهل والفوضى

< قال الحقوقي المعروف - محمد المسوري - أمين عام مؤسسة البيت القانوني:

الحاجة لدولة مدنية حديثة وقوية أصبحت ضرورة بل وخياراً وحيداً يجب على اليمنيين وخاصة شرائحه المهمة من حقوقيين، محامين، ناشطين، مثقفين، أدباء، أكاديميين، إعلاميين وغيرهم، فهؤلاء هم ضمير الأمة ومن بيدهم القدرة على تثبيت هذا المشروع في وعي الجماهير والناس البسطاء، الذين نقطع جازمين - انهم في حال عمل هؤلاء على توعيتهم - أنهم أكثر حماساً ورغبة في إقامة الدولة المدنية، دولة القانون والعدالة التي تمكن رجل القانون سواء أكان محامياً أم قاضياً أم عضو أو رئيس نيابة وغيرهم من تنفيذ القانون وحماية المال العام ووضع حد لنفوذ القوى التي تعودت على تجاوز ومخالفة القوانين والدستور لمصلحتها الشخصية والفئوية والأيديولوجية، في امتهان وازدراء واضحين للإنسان وإرادة الشعب وحقه في العيش الكريم بحرية وعدالة ومساواة وأمن.

وتمنى المحامي محمد المسوري من أعضاء مؤتمر الحوار الوطني أن يضعوا مشروع وخيار الدولة المدنية الحديثة نصب أعينهم، فالوطن لا يتحمل مزيداً من الفساد والتجهيل والانقلابات.

نتطلع إلى العدالة والمواطنة المتساوية

< الكاتب والإعلامي - محمد نسر - تحدث عن الدولة المدنية قائلاً:

- بصوت واحد وكلمة واحدة ولغات عدة يتوحد اليوم كل الإعلاميين والأدباء والكتّاب والمثقفين والحقوقيين باتجاه هدف وغاية واحدة هي مشروع الدولة المدنية مشروع العدالة وسلطة القانون والمساواة والدولة الحضارية المعاصرة التي تشمل بخيرها ورعايتها وعدالتها كل أبناء الشعب وكل من حمل شرف المواطنة للبلد.

وأضاف: مَنْ من المثقفين والشباب والشابات والأدباء والكتّاب والاساتذة الجامعيين المتنورين وحملة الأفكار والأقلام الشريفة الوطنية لا يقف في صف استكمال مشروع الدولة المدنية؟ إلا إذا كان من يقف ضدها يعاني من حالة نفسية أو مرض أيديولوجي أو أنه مايزال مرافقاً مع هذا الفاسد أو قاطع الطريق أو ناهب الأراضي أو المتنفذ.

مؤكداً أن اليمنيين ينتمون لشعب ومـوروث حضاري ومن حقهم أن يعيشوا بكرامة في ظل دولة مدنية قادرة على تحقيق العدالة والمواطنة المتساوية وتخضع كل الناس لسلطة القانون، ولا يكون لأحد فضل على أحد إلا وفقاً للقانون والدستور ومعايير الحق والعدالة والمساواة.

فيما أحد الضحايا مسجون ووضعه الصحي خطر

مواطنون يشكون سطو الفرقة المنحلة على أراضيهم بمنطقة ذهبان

ناشد عدد من أهالي منطقة ذهبان وبني الحارث الأخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية التوجيه بإيقاف الاعتداءات المتكررة التي يتعرضون لها من قبل مليشيات تابعة للفرقة الأولى مدرع المنحلة والتي تقوم بالبسط على أراضيهم وممتلكاتهم بالقوة في الشكوى التي تقدم بها عدد من الأهالي والمرفقة بوثائق توضح أن أحد الضباط الكبار والمقربين من المتمرد علي محسن ويدعى عامر قد قام وبمساندة مليشيات مسلحة بالسطو على أراض تابعة لـ«آل الدحيدح وواصل» في منطقة رأس جبل ذهبان.

وقد تعرض أحد الملاك «محمد محمد مسعود الدحيدح لعدد من الطلقات النارية من قبل تلك المليشيات وبعد خروجه من المستشفى تم إيداعه في سجن منطقة بني الحارث وهو لايزال جريحاً وفي وضع صحي محرج..

الوثائق التي تحتفظ «الميثاق» بنسخة منها توضح أن المجني عليهم من آل الدحيدح وآل واصل قد تعرضوا للسجن والاعتداء من قبل مليشيات الفرقة المنحلة بشكل مجحف وغير قانوني وبتواطؤ من إدارة الأمن بمنطقة بني الحارث.

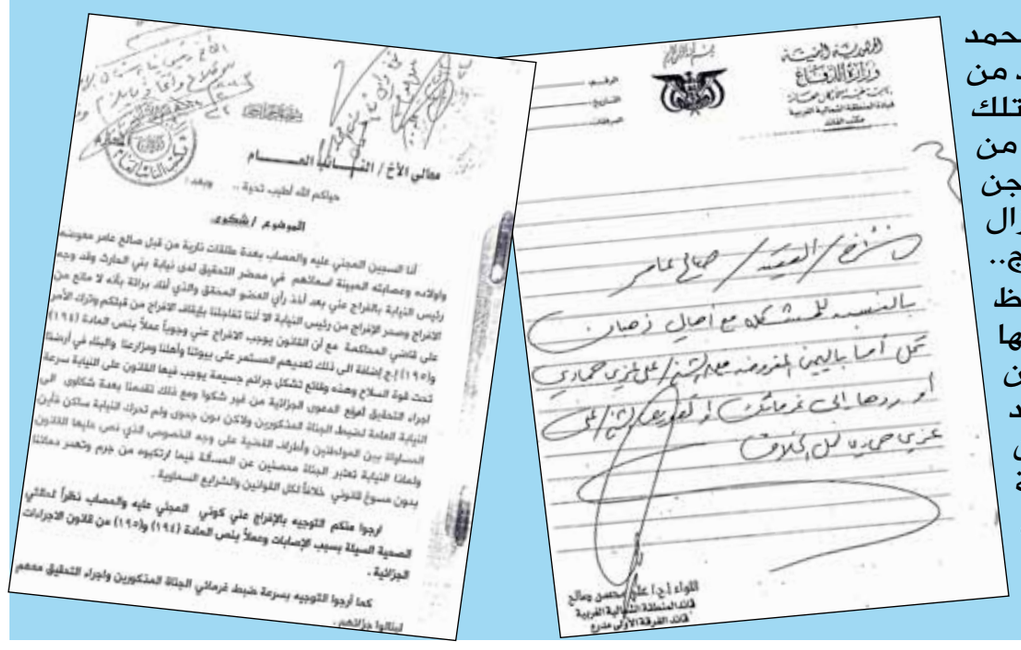

نزع قرابة 3 ملايين لغم من 81 محافظة يمنية

قالت اللجنة الوطنية للتعامل مع الألغام ان عدد (١٧) طفلاً قد قتلوا منذ يوليو ٢٠١١م وحتى مارس ٢٠١٣م الجاري إضافة الى وفاة (٨) من موظفي اللجنة وجرح عشرين آخرين كانوا يؤدون عملهم في نزع الألغام خلال الفترة الماضية.

وأوضحت اللجنة بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للوعي بمخاطر الألغام والتعامل معها أن اجمالي المتفجرات التي تم تدميرها حتى شهر فبراير المنصرم بلغ (٧٥٩٠٩٨٢) منها (٢٥٣,٩٨) لغماً يصيب الافراد و(٤٧٧) السيارات و(١٢٣,٦٩١) ذخائر لم تنفجر و(٠١٥٠٣) اشراك مفخخة وذلك في إطار مساحة (٣٢٩١كم) من الأراضي التي شهدت حروباً واقتتالاً خلال الفترة الماضية، إضافة الى استعادة أراض تقدر مساحتها بـ(٧٨٧ كم) تمثل (٠,٣٥٨٪) من المناطق المشتبه في خطورتها وذلك خلال ٢١ سنة ومن ٨١ محافظة هي أبين، عدن، البيضاء، الحديدة، الجوف، المهرة، عمران، ذمار، حضرموت، حجة، إب، لحج، مأرب، صعدة، صنعاء، شبوة، تعز.